تجربة التنمية المحلية في الجزائر

أحمد شريفي*

Resume :

Algeria has a developmental experience among developing countries due to the successes, failures, volume of investments and efforts exerted to meet that on the one hand. On the other hand, the long period of time it took, mainly forty years of relentless work and continuous activity.

Therefore, the study of the experience including its achievements, negativities alongside the faced difficulties, is considered more than an necessity to evaluate positive points and to overcome negativities and difficulties.

We focused on a an important side of the Algerian experience in this research due to the local development represented in specialized programs of governorates, municipalities financed completely by the State Public Budget. These programs established an important role in fulfilling the needs of the local citizens to an acceptable extent.

Thanks to its role in filing the gaps of the national centralized programs that exceed the special needs of every territory.

* أستاذ مساعد، صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

الملخص:

للجزائر محاولة تنموية ككل دول العالم الثالث تشكلت منها تجربة متواضعة عرفت نجاحات وإخفاقات، واستهلكت حجما استثماريا معتبرا وجهودا كبيرة بذلت وسخرت لتنفيذ خططها وبرامجها من جانب واستغرقت فترة زمنية طويلة من جانب آخر على مدى 40 سنة من العمل المتواصل.

لذلك فإن دراسة التجربة والوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها تهدف إلى تثمين الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتذليل الصعوبات، وقد ركزنا في بحثنا هذا على التنمية المحلية ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات PSDوالبلديات PCD، والتي لعبت دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان بدرجة مقبولة نسبياً وكان لها الفضل في سد النقائص التي تضمنتها البرامج الممركزة ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة بكل إقليم.

مقدمة:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم

الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية[1] وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989م) أوفي إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية plans communaux de devloppement (PCD) المناط إدارتها بالبلديات وحجم الاستثمارات المنفذة التي تجاوزت 3687.742 مليار وأسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الآنية المحلية للسكان.

المشكلة:

إن المشكلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، أن الجزائر تعيش حالة من والاختلال الجهوي والإقليمي حاضراً ويتوقع تفاقمها مستقبلاً والتي تبرز من خلال:

---

[1] أحمد خاطر "تنمية المجتمعات المحلية "المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1999م، ص 10 و11.

1- تمركز 63.9%[2] من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 4%من المساحة الإجمالية للقطر؛

2- استقرار 27.5% من السكان في مساحة نسبتها 9% وتوطن 8.9% فوق مساحة شاسعة تمثل 83% من إجمالي مساحة البلد؛

3- نزوح وهجرة ريفية مستمرة أدت إلى (تراجع) انخفاض معدل سكان الريف من 68.6% سنة 1966 إلى 47.8% سنة 1997م؛

4- معدل تحضر متزايد انتقل على أثره معدل سكان المدن من 31.4% إلى 52.2% خلال نفس الفترة[3]؛

5- توطن واستقرار أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56% و91%[4].

فما هي الوسائل والأساليب التي يمكن بواسطتها مواجهة هذا الاختلال والتغلب عليه أو التخفيف من حدته؟

---

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير التمهيدي: المدينة الجزائرية"،1998م، ص 94.

[3] (2-3-4-5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير التمهيدي – المدينة الجزائرية "1998م ص 94 ص 95.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م.

الفرضيات:

1- إن أسلوب العمل بالخطط والبرامج ذات البعد الوطني والإعداد والتسيير المركزي تعجز عن استيعاب الحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ولا تستطيع أن تحقق التوازن بينها وداخلها.

2- يتحقق ويحدث النمو المتوازن على مستوى القطر بنمو مختلف أجزائه المحلية الريفية والحضرية دفعة واحدة ومتزامنة.

3- تحقق التنمية المحلية التلاحم والانسجام بين التصورات والجهود الحكومية والشعبية المركزية والمحلية وتتواءم برامجها مع الحاجات المحلية الخاصة وتسد نقائص الخطط الوطنية وتتكامل معها.

أهداف البحث وأهميته:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على حجم المجهودات والأهمية النسبية لبرامج التنمية المحلية في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر.

2- مدى إسهام التنمية المحلية في تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي والتكامل بين القطاعات والنشاطات.

3- الدور الذي تلعبه برامج التنمية المحلية في الحد من الهجرة الريفية واستقرار السكان والنشاطات.

4- تقييم نتائج تجربة التنمية المحلية في الجزائر.

أولاً- ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر وأهدافها:

I) ركائز سياسة التنمية

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية

مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار 08برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى08 ولايات شمالية تم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م الذي رفع عدد الولايات من 15 الى31 ولاية لأن 10ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة.

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات، ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وشمولية وتكامل رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

1- **تدخل الدولة** إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة

المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي[5]

ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية؛
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي؛
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغييرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج؛
- حمايه الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع؛
- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة؛
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية؛
- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع؛
- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

---

[5] سعد طه علام "التخطيط مع السوق "دار الفر قد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سورية ط1 2005م ص 42.

2- **المشاركة الشعبية** :إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع الى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية[6] ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للإسهام في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة co-ville.

3- **التخطيط:** يمثل "التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها

[6] محمد بلقاسم حسن بهلول "سياسة تخطيط التنمية :مرجع سابق ص 39.

في إحداث التغيير المطلوب "[7]. لذلك وقع اختيار الجزائر على هـذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خـلال تطبيـق التخطـيط المركزي في صورة برامج ممركزة

plans secteurieles concentrés PSC التخطيط الإقليمي فـي شـكل برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD.

4- **اللامركزية**: من الركائز والأسس التي استندت إليهـا عمليـة التنميـة المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيـق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً والقاعدية منطلقاً ووجهـة لـذلك. نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصـاً عبـر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهـوي عـن طريـق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد. "كما أوصـى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكّـن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصـادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئـة حزبيـة أو منظمـات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمـل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولهـا والأهـداف المرغوبـة

---

[7] موسى خميس :مدخل الى التخطيط :دار الشروق للنشر والتوزيع –عمان –الأردن – 1999م ص13.

كأطراف معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها"[8]. ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22/مايو/2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد.

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره:

1) اللامركزية تعطي لعملية تنفيذالبرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية؛

2) العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي؛

3) تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية؛

4) تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب؛

5) تسهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية؛

---

[8] مجلة المجاهد "اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني" العدد 1283 مارس 1985 ص14.

6) تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب"[9].

5- **التوازن الجهوي**: شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازناً ومتزامناً" عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي.

2) كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

3) تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.

4) تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

---

[9] عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود "الفساد والإصلاح، "اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 17.

6- تحسين ظروف حياة السكان اجتماعيا وثقافيا:

أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملاً حاسماً في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها.

ونظراً لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال "توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها"[10]. لأن التجارب أوضحت بان الرأسمال البشري أكثراً أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حالة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي استطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية احتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف الشامل.

لكل هذه الاعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين إطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية

10 "le soutien de l'Etat au développement humain en Algérie" mars 2006 Ministère des finances. P 07.

الاجتماعية (تعليم، صحة، حماية اجتماعية ثقافة، سياحة رياضة....) والاقتصادية (طرق ، مواصلات، وكهرباء، وغاز وماء. ..)، كما تبرزه الجداول الموالية، وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكرياً وروحياً وبدنياً وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل باحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر، وتجعله في حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل والانفتاح والاستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وابتكارات في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع.

الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية:

أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديداً خطيراً لها ويقود حتماً إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط وإلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني، الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعداداً وغاية، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الاعتماد على

الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية.

8- **فسح المجال أمام إسهام القطاع الخاص:** بقي القطاع الخاص في الجزائر يحتل مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء في ظل نظام التسيير المركزي أو في نظام اقتصاد السوق، نظرا لدوره المهم في التنمية الوطنية والمحلية، وعرف في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا من خلال عملية الخوصصة التحويلية والإنشائية، ومن خلال سياسة التنمية التي ترمي إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية والأجنبية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،من أجل مواجهة مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة والدخول الفردية الضرورية للتكوين الرأسمالي من أجل استخدامه في تمويل برامج ومشاريع التنمية.

II) الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة، منها:

1- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

2- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛

3- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛

4- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛

5- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية؛

6- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛

7- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية؛

8- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛

9- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛

10- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير- التزود بالماء الشروب- الإنارة -الغاز- الكهرباء-

المواصلات- الاتصالات- الصحة - التربية والتكوين- الرياضة – الترفيه –ا لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛

11- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.

12- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات؛

13- التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء. ..الخ) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

ثانياً- مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر:

1- مرحلة التخطيط (1967-1989م):

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من[11]:

1) حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛

2) استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن؛

---

[11] - المخططات الوطنية (1967-1989م) وبرامج الحكومة 1990-2004م وتقارير لقاء الحكومة – الولاة جوان 2006.

3) تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969م)؛
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973م)؛
- المخطط الخماسي الأول (1980-1987م)؛
- المخطط الخماسي الثاني (1987-1989م).

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة توزعت عليها استثماراتها حسب ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (1) توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989)

الوحدة مليار د.ج.

البيان	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	07.02	77.4	17.34	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	05.07	07.87	06.73	10.50	09.52	37.82	08.23	270.05	07.39
قطاع البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية	01.58	17.43	08.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	09.26	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المصدر: وزارة التخطيط سابقاً: تقارير إنجاز المخططات.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أولويات المخططات وفق الترتيب التالي:

1- **القطاع المنتج مباشرة:** ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة.

2- **قطاع البنية التحتية:** يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات، لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية فهو الذي:

- يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يقدمه لها من وفورات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح؛
- يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن؛
- تلعب دوراً أساسياً في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات واليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم وتكوين)؛
- تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن؛
- ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.

3- **قطاع الخدمات:** أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وان كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول

وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخـزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطنـي تتـولى تسـييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسيرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلديـة للتنميـة (PCD) وكان نصبها من المخططات كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (2): نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967-1989م)

البيان	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي1	المخطط الرباعي2	المخطط الخماسي1	المخطط الخماسي2
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.5	21.77	1.50
النقل	-	0.80	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	-	-	1.00	18.190	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	-	-	0.70	1.968	01.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية والتكوين	0.81	3.31	9 95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	-	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	-	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	-	600	-	27.232	30.82
برامج خاصة	-	-	-	11.3650	-
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	/ 2.95 9.06	/ 14.74 27.75	/ 56.44 110.22	/253.33 459.2	/384.81 550

المصدر وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية "حصيلة تنفيذ المخططات الوطنية " 1989م.

وقد توزعت اس ـارات المخططات البلدية المدرجة في المخطط الخماسي الثاني على قطاعـ ـ الفلاحة والري والتخزين والتوزيع ووسائل الانجاز والنقل والاتصالاـ والطرق المسالك والصحة والرياضة والثقافة والسياحة المحلية والتحسير والتهيئة الحضرية والهياكل الادارية كما يبين الجدول لموالي:

جدول رقم (3) حططات التنمية المحلية PCD للفترة 85-1989م

الوحدة مليار دج

قطاعات	اعتمادات الدفع C P	%
فلاحة	04.00	12
ري	09.50	30.82
زيع وتخزين	0.850	02.75
سائل الانجاز والنقل	0.470	01.52
لبريد والمواصلات	0.500	01.62
طرق ومسالك	07.30	23.68
صحة	0.100	0.32
قافه ورياضة	0.950	03.08
سياحة محلية	0.400	01.29
هيئة وتحسين حضري	05.50	17.84
هياكل إدارية	01.250	04.05
مجموع	30.820	100

Source : ministère de la planification et de l'aménagement du territoire,Deuxième plan quinquennal, rapport général, Algérie, janvier. 1985-1989 p67.

يتضح من الجدول أن القطاعات التي حظيت بالأولوية هي الري 30.82% والطرق والمسالك 23.68% والتهيئة والتحسين الحضري 17.5%و الفلاحة 12 %والهياكل الإدارية 04.05 %.

استطاعت هذه البرامج على ضخامتها أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا، المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984م)، غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها، لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه. تمثلت في:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج؛
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين؛
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية؛
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م):

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية، التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية، تمثلت في:

1- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982م؛

2- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م؛

3- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986م؛

4- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989م.

ومع صدور دستور1989 م، دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م،شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م.

البرامج العادية:[12] بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار د.ج.

برنامج الإنعاش[13]:يغطي الفترة (2001-2004م) بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج منها 114مليار دج للتنمية المحلية.

---

[12] وزارة المالية "توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006" المديرية العامة للميزانية.

[13] وزارة المالية " برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) " المديرية العامة للميزانية.

برنامج دعم النمو[14]:يمتد من (2005-2009م) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار د.ج للبرامج المحلية.

ركزت هذه البرامج في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الماء الشروب والصرف الصحي والغاز والكهرباء والسكن بجميع صيغه والثقافة والرياضة أي كل ما يندرج تحت مسمى الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سبيل تحقيق ذلك خصصت أحجاماً مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي.

جدول رقم (3) نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة ت(1998-2009).

الوحدة مليار دينار جزائري

البيان	98	99	2000	01	02	03	04	04-98	2005-2009
المجموع العام PCD+PSD	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	997.24	1908.5
البرامج القطاعية غير المركزة PSD	27.51	29.42	49.16	80.97	154.78	245.49	188.81	776.162	1708.5
البرامج البلدية للتنمية PCD	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	221.08	200

المصدر وزارة المالية 2006 تطور البرامج القطاعية

وكان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585.08 مليار د.ج خلال الفترة (1967-2006م):

[14] Ministère des finances "programme complémentaire du soutien à la croissance 2005-2009 Avril 2005 direction du budget.

- زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 06إلى 15 إلى 87.61% سنة 1998م وانتقلت إلى 94.07% سنة 2006م[15] وهذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية مستقبلاً بشكل كبير خاصة إذا علمنا أن معدل الأمية كان سنة 1962م يقدر بـ 98%؛

- بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي 12.8% سنة 1999 م وارتفعت إلى 47% سنة 2006م ويطمح القطاع إلى بلوغ نسبة 60% سنة 2009م،وهذا سوف يكون له انعكاس إيجابي على قدرة التحصيل عند التلاميذ خاصة في المناطق الريفية؛

- ارتفع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بنسبة 63% سنة 1998م ليصل إلى 71% سنة 2006 بفضل إنجاز 418 [16]مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة؛

- ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي (عدد مقاعد الدراسة) بمعدل 97%؛

- ارتفع معدل إيصال الكهرباء إلى 84.58% سنة 1998م و95% عام 2004م وبلغ 96% سنة 2006 م وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة؛

- التزويد بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37% سنة 2006م؛

- الربط بشبكة التطهير ارتفع إلى 87% سنة 2006م؛

- إنجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (1998-2006م) مما سمح بفك العزلة عن كثير من جهات القطر وربط بعضها ببعض؛

- انتقل معدل شغل المسكن من 5.82 سنة 1998م إلى 5.50 سنة 2004م و5.4 عام 2006 م بفضل إنجاز 963.675 ألف مسكن.

النتائج:

بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية وكانت إنجازاتها كبيرة نسبياً إلا أنها عرفت نجاحات وإخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة، منها الإدارية والفنية والاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز إسهاماتها في الصادرات أكثر من 3%.

وقد توصلنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

1- الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي، ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محلياً.

2- التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة فقط لتحقيق أهدافها وإنما تتطلب إلى جانب ذلك إدارة لامركزية كفؤة وفعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب.

3- الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة والمشاركة الشعبية الواعية والمخلصة تمويلاً وإعداداً وتنفيذاً ورقابة وتقويماً.

إقتراحات:

1- العمل على تحقيق نمو اقتصادي إيجابي دائم ومستمر في القطاع خارج المحروقات لانه السبيل الوحيد لمواجهة مشكلة نقص الموارد والبطالة والفقر ونقص المرافق الاجتماعية والاقتصادية.

2- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها من اجل استكمال الجهود الرسمية.

3- تثمين الموارد المحلية والوطنية.

4- تدعيم دور وصلاحيات الإدارة المحلية وتعزيز اللامركزية.

5- توسيع مدونة البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية.

6- الالتزام بالشفافية في إعداد وتسيير وتنفيذ البرامج.

7- توجيه برامج خاصة شاملة للجهات المحرومة في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير.

8- إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص الوطني والأجنبي.

9- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية الإقليمية والمرفقية عن طريق توظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة.

10- إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقريمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المأمولة.

11- تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية التي تفضي إلى مكافئة المحسن ومعاقبة المسيء.

قائمة المراجع

أ- الكتب

1- انظر أحمد خاطر "تنمية المجتمعات المحلية "المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1999م.

2- انظر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع التقرير التمهيدي -المدينة الجزائرية"، 1998م.

3- انظر محمد بلقاسم حسن بهلول "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م.

والتقرير التمهيدي للمدينة الجزائرية للمجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي.

4- انظر سعد طه علام "التخطيط مع السوق "دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سورية ط1 2005م.

5- موسى خميس :مدخل الى التخطيط :دار الشروق للنشر والتوزيع -عمان -الأردن - 1999م.

7- عماد صلاح الدين عبد الرزاق الشيخ داود "الفساد والإصلاح "اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003.

ب- المجلات والدوريات والتقارير

1- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية "التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-17-1977م.

2- مجلة المجاهد "اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني "العدد 1283 مارس 1985.

3 - Ministère des finances "le soutien de l'état au développement humain en Algérie " mars 2006 .

4- المخططات الوطنية (1967-1989م) وبرامج الحكومة 1990-2004م وتقارير لقاء الحكومة -الولاة جوان 2006.

5- وزارة المالية، "توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006"، المديرية العامة للميزانية.

6- وزارة المالية " برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) " المديرية العامة للميزانية.

7 - Ministère des finances "programme complémentaire du soutien à la croissance 2005-2009 Avril 2005 direction du budget.

8- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء الحكومة -الولاة التقرير النهائي"حصيلة تطور برامج التنمية المحلية 1998-2004م "جوان 2006م.